

القطاع السياحي في الجزائر... إلى أين؟

د. صالح عمر فلاح

أ. صليحة عيشي

ملخص:

من الأهداف الرئيسية لهذا العمل هو عرض أداء القطاع السياحي في الجزائر. ولتجسيد ذلك سيتم تشريح المكونات الأساسية للسياحة في هذا البلد، فضلاً عن ذلك فقد اعتمدت هذه الورقة على الحقائق والبيانات التي تم جمعها وتحليلها.

وتؤكد نتائج هذه الدراسة بأن العائدات المتأتية من هذا القطاع جد متواضعة إلى درجة أنها لا تستطيع أن تساهم في تحريك التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد. وتوضح النتائج أيضاً بعض الرؤى لترقية هذا القطاع انطلاقاً من الإمكانيات الطبيعية والإرث التاريخي الذي تتوفر عليها الجزائر.

Abstract.

The main objectives of this study are to present the performance of tourist sector in Algeria. In so doing, the outstanding components of tourism are to be elaborated. Furthermore this paper is based on facts and data collected and analyzed.

The results of this study indicate that the revenues coming from this sector are very modest to the point where they could not boost q bit economic and social development in the country. Results also provide some thoughts which may contribute to promoting this sector in accordance with natural resources and historic heritage that exist in Algeria.

المقدمة:

تعتبر السياحة ظاهرة قديمة قدم المجتمعات البشرية. وقد شهدت تطورا ملحوظا خلال النصف الثاني من القرن العشرين، لتصبح ظاهرة عالمية لا أحد يستطيع إنكارها. وقد أثبتت السياحة بأنها نشاط له آثار اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياحية وبيئية بعيدة المدى. لذا تزايد الاهتمام العالمي بها بوصفها من الصناعات التي تولد إيرادات بالنقد الأجنبي للدولة، وتوفر فرص العمل للبطالين. ولذا ينظر إلى السياحة على أنها قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لما لها من تأثير على قطاعات اقتصادية إنتاجية وخدمية عديدة مرتبطة بها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وعلى الرغم من التطور الذي أحرزته السياحة على المستوى العالمي، ومن التجارب الرائدة في بعض الدول في هذا المجال التي بدأت تعطي ثمارها في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، فإن وضع هذا القطاع في الجزائر لايزال يراوح مكانه، ويتجلى ذلك في غياب السياسات الجادة وقلة الاعتمادات المالية المخصصة له. ومن هنا فإن بلوغ الأهداف المرسومة لإحداث نقلة نوعية في هذا القطاع لا تعدو أن تكون مجرد آمال أكثر من كونها واقعا ملموسا.

إن معالجة وضعية القطاع السياحي في الجزائر يعني مواجهة المشاكل التنموية التي تواجه الجزائر لتشخيصها والعمل بجدية على استغلال المقومات السياحية (الطبيعية والتاريخية والحضرية)، وإعطاء هذا القطاع دفعا جديدا يجعله قادرا على تحقيق نتائج ايجابية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. وانطلاقا من هذا الوضع ستكون التساؤلات التالية موضع اهتمام هذه الدراسة:

1- هل المقومات المتنوعة (الطبيعية والحضرية) التي تتوفر عليها الجزائر كفيلة بتحقيق نهضة

سياحية؟

2- ما هي العبر التي يمكن استخلاصها من المسار المتواضع للسياحة في الجزائر؟

3- كيف يمكن تفادي المعوقات التي تحول دون تطوير هذا القطاع؟

المقومات السياحية الطبيعية والحضرية في الجزائر:

تتمثل المقومات السياحية في الإمكانيات الطبيعية والمادية والصناعية التي يتوفر عليها أي بلد، وهي بمثابة الركائز الأساسية للعرض السياحي. ويعتبر التمييز بين الدول في مدى توافر هذه الموارد والمقومات شرطا ضروريا، أو أحد العوامل الرئيسية المحددة للطلب السياحي في أغلب الأحيان ولبعض الأنماط السياحية بشكل خاص مثل السياحة التاريخية والدينية. أما الخدمات السياحية فتعتبر شرط كفاية لتحقيق الجذب السياحي المطلوب.⁽¹⁾

¹- د. أحمد ماهر، د. عبد السلام أبو قحف، تنظيم إدارة المنشآت السياحية والفندقية، الطبعة الثانية، (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، مصر، 1999)، ص.13.

1- المقومات السياحية الطبيعية:

تتوفر الجزائر على مقومات متنوعة تتمثل في الشريط الساحلي الذي يمتد على طول 1200 كلم من السواحل الرملية، تتميز بمناخ متوسطي معتدل، تتخلله رؤوسا وخلجانا. كما تتربع الجزائر على أربع أنواع من التضاريس المتباينة من ناحية الامتداد من الشمال إلى الجنوب. ففي الشمال تمتد سهول النل الجزائري، مثل سهول متيجة، وهران وعنابة، ويأتي بعدها حزام جبلي يحتوي على سلاسل جبلية، منها جبال "شيليا" بالأوراس بالشرق (بارتفاع قدره 2328 مترا)، قمة "لالا خديجة" بجبال جرجرة بمنطقة القبائل الكبرى (2308 مترا)⁽²⁾ وغيرها من الجبال التي تتميز بها تضاريس الجزائر التي يمكن استغلالها في تطوير السياحة الجبلية وما ينطوي عن هذا النمط السياحي من متعة وترفيه وممارسة بعض الرياضات، خاصة وأن هذه الجبال تتوفر على مقومات الجذب السياحي من جمال الطبيعة، غابات وتلوج مثل "الشريعة" بولاية "البليدة" "تيكجدا" بولاية "البويرة" "تاغيلاف" بولاية "تيزي وزو". كما تتخلل هذه الجبال وغيرها شعابا ومنابع مائية وحيوانات وطيور بمختلف الأشكال والألوان، مما يؤهل هذا المنتج السياحي ليرقى إلى مستوى الطلب عليه وتلبية رغبات هواة السياحة الترفيهية والجبلية.

أما جنوب الجزائر فيمثلها الأطلس الصحراوي، ويظهر في الصحراء الجزائرية الممتدة على مساحة شاسعة تشكل أكثر من 80 في المائة من المساحة الكلية للبلاد، وتحتوي على عدد كبير من الواحات المتناثرة عبر الصحراء، تتميز بغابات النخيل وتربة خصبة وكثبان رملية وهضاب صخرية وسهول حجرية، ومن هذه المناطق بسكرة، غرداية، أدرار، وادي سوف، عين صالح، ورقلة، تقرت، جانت وتمنراست. وأكثر ما يميز صحراء الجزائر منطقة "الأهقار" بتمنراست والتي تكتسي أهمية كبيرة في التراث الطبيعي للبلاد، نظرا لما يتوفر عليه من كنوز وشواهد تحمل الكثير من خصوصيات هذه المنطقة المتميزة بتنوع تضاريسها ومناخها وبسلسلة جبالها الشاهقة التي صقلتها الرياح المحملة بالرمال التي تميزها قمة "تاهاث" (بارتفاع قدره 2918 مترا). كما تحتوي صخورها على بقايا حيوانية ونباتية تدل على وجود الحياة بهذه المنطقة منذ العصور الجيولوجية القديمة تعود إلى أكثر من عشرة آلاف سنة، كالزرافة، وحيد القرن والفيلة،⁽³⁾ ويشهد على ذلك تلك الرسوم والنقوش الصخرية المنتشرة في معظم مناطق هذا المتحف الطبيعي والتاريخي. وتعتبر صحراء الجزائر منتوجا سياحيا ثريا ومتنوعا يجب حمايته واستغلاله للنهوض بالسياحة الصحراوية، لتصبح موردا لتحقيق إيرادات سياحية لخزينة الدولة إذا حظي باهتمام في التوجهات الاقتصادية المستقبلية للجزائر.

2- المقومات الحضارية والتاريخية:

⁻² جغرافيا الجزائر، على الموقع: www.ar.wiki/pedia.org/wiki/

⁻³ المرجع نفسه.

تعتبر الجزائر من الدول التي تملك إرثا تاريخيا وحضاريا تمتد جذوره إلى أعماق التاريخ مروراً بالمراحل التاريخية لهذا البلد، الذي يتميز بتنوع حضاراته ومواقعه التي تعكس الإرث الثمين. ومن أهم المواقع التاريخية والحضارية التي تتوفر عليها الجزائر "موقع التاسيلي"، الذي يعتبر من أهم المواقع العالمية من حيث طبيعته الجيولوجية. ويعود تاريخ هذا الموقع إلى 6000 سنة قبل الميلاد، وتتجلى عظمتها من حفريات التي كشفت عن بقايا الحيوانات والنباتات التي كانت تعيش بهذه المنطقة.⁽⁴⁾

وثمة "حي القصبة" في الجزائر العاصمة الذي شيده العثمانيون في القرن السادس عشر، ويمثل أحد المعالم الهندسية الهامة في المنطقة المتوسطية، ويطل على جزيرة صغيرة كانت موقعا تجاريا للقرطاجيين خلال القرن الرابع قبل الميلاد.⁽⁵⁾ وهناك أيضا "وادي ميزاب" بغرداية الذي يعود تاريخ بنائه إلى القرن العاشر ميلادي. وما يميز هذا الموقع قيمته الجمالية، إذ يحيط به خمسة قصور ذات تصاميم بطابع صحراوي، وهي عبارة عن قرى محصنة ذات هندسة بسيطة متناسبة مع طبيعة البيئة في هذه المنطقة.⁽⁶⁾ إضافة إلى "موقع تيمقاد"، الذي كان يعرف باسم "ثاموقاديو" "Thamugadi" يوجد هذا الموقع الأثري على بعد 37 كيلومتر من مدينة باتنة على طريق روماني يصل بين مدينتي "لامبار" و "تبسة"، التي كانت تعرف باسم "تيفست" "Tifast"، ويعود تاريخ بناء هذه المدينة إلى أكثر من 1000 سنة قبل الميلاد.⁽⁷⁾ كما تعتبر قلعة بني حماد من المواقع الأثرية الهامة في التراث التاريخي للجزائر، فهي تتوفر على آثار رومانية كالأسوار والأضرحة القديمة، وعلى آثار إسلامية، وآثار للدولة الحمادية ودولة الموحيدين خلال فترة تواجدهم بهذه المنطقة.⁽⁸⁾

وفي ولاية سطيف يوجد "موقع جميلة" الذي كان يعرف قديما باسم "كويكول" "Cuicul" وهي تسمية ذات أصل نوميدي لمدينة رومانية، ويتشابه تصميم هذه المدينة مع نظيره لمدينة "تيمقاد" الأثرية.⁽⁹⁾ أما الجزائر العاصمة فهي تتوفر على العديد من المعالم التاريخية، التي تشهد عن تاريخ هذه المنطقة. ومن هذه المعالم والمواقع التاريخية "دار عزيزة"، وهي عبارة عن قصر بني في العهد العثماني لاستقبال

⁴- موقع التاسيلي: يعتبر كنز حضاري وإنساني وجيلوحي، له قيمته التاريخية والأثرية ضمن التراث الوطني والعالمي، حيث تم تسجيله تراثا عالميا من طرف منظمة اليونسكو للتراث العالمي سنة 1982، أنظر، نور الدين بازين، "التراث العالمي في منطقة المغرب العربي موروث حضاري غني، مراكش، على الموقع: www.alarabonline.org/index.asp?fname

⁵- حي القصبة بالجزائر: تم تسجيل هذا الموقع تراثا عالميا سنة 1992. أنظر، نفس المرجع.

⁶- موقع وادي ميزاب: تم تسجيله تراثا عالميا سنة 1982. أنظر، نفس المرجع.

⁷- موقع تيمقاد: يشمل هذا الموقع الأثري الروماني على عدة هياكل تتمثل في مسرح كبير يقام به "مهرجان تيمقاد الدولي" للغناء كل عام، وقوس نصر القائد "تراجان" والسوق والقصر الذي شيده البيزنطيون. سجل هذا الموقع تراثا عالميا عام 1982. أنظر، عبد الله شريط ومحمد الميلي، تاريخ الجزائر، (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1988)، ص. 201.

⁸- قلعة بني حماد: يوجد هذا الموقع بمدينة بجاية، وسجل تراثا عالميا عام 1980. أنظر، نفس المرجع.

⁹- موقع جميلة: يوجد هذا الموقع شمال شرق مدينة سطيف وعلى مقربة من جبال فرجيوة، وسجل تراثا عالميا عام 1982م. أنظر، نفس المرجع.

بعض ضيوف القصر.⁽¹⁰⁾ وهناك "مسجد كتشاوة" الذي تم بناؤه في عهد الباي لارباي⁽¹¹⁾ التركي بالجزائر العاصمة منذ أكثر من أربعة قرون مضت،⁽¹²⁾ وأيضا "الجامع الكبير" الذي يعتبر أكبر مساجد العاصمة تم بنائه من طرف المرابطين في نهاية القرن الحادي عشر.⁽¹³⁾

كما يشمل التراث الحضاري والثقافي للجزائر رصيда هاما من المتاحف منها، "المتحف الوطني سيرتا" بقسنطينة ويعتبر من أقدم المتاحف في الجزائر. وقد جاءت فكرة إنشاء هذا المتحف سنة 1852م لجمع الأعداد الكبيرة من الحفريات التي تم اكتشافها بهذه المدينة وعلى مستوى منطقة الشرق الجزائري ككل.⁽¹⁴⁾ إن هذا الرصيد من الإمكانيات الطبيعية والتاريخية والحضارية للجزائر له أهميته، مما يستوجب المحافظة عليه واستغلاله وتثمينه لتطوير الأنماط السياحية المرتبطة بهذا المنتج السياحي، وجعله قادرا على رفع حصتها من السياحة الدولية.

ثانيا، المقومات السياحية المادية في الجزائر:

لا تقتصر المقومات السياحية على الإمكانيات الطبيعية والحضارية والتاريخية منها فحسب، بل تدعم هذه الإمكانيات بأخرى مادية، لتسهيل استفادة السائحين. وتتمثل الإمكانيات السياحية المادية في توفير طاقة فندقية باختلاف تصنيف وحداتها لتناسب مع مختلف المستويات الاقتصادية للسائحين، إضافة إلى البنية التحتية كالطرق، المطارات، الموانئ وشبكة الاتصالات، والتي تساهم في تدعيم كل القطاعات ومنها قطاع السياحة، وما يترتب على ذلك من استقطاب المزيد من السياح، وإطالة مدة إقامتهم بالبلد السياحي المضيف.

1- الطاقة الفندقية:

تمثل الطاقة الفندقية القدرة الاستيعابية للوحدات الفندقية وكل المؤسسات المعدة لاستقبال السياح القادمين إلى الدولة السياحية المضيضة. وتعد الطاقة الفندقية أحد المؤشرات التي بواسطتها يمكن قياس مدى تقدم هذا القطاع في بلد معين. وخلال فترة الاحتلال الفرنسي لم تكن السياحة تحظى إلا بقدر ما يخدم المستوطنين الأوروبيين في الجزائر، ولذا لم يتجاوز عدد الأسرّة في الفترة قبل الاستقلال 5922 سرير⁽¹⁵⁾ موزعين في المدن الكبرى كالجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة وعنابة، حيث تتواجد الجاليات

¹⁰- دار عزيزة: تمثل نمودجا لتصميم البيت الجزائري الأصل، يتضمن فناء واسعا ويتوسطه قاذف للماء وتجاوره حديقة. أنظر، نفس المرجع.

¹¹- الباي لارباي: رتبة في الجيش العثماني.

¹²- مسجد كتشاوة: تم تحويل هذا المسجد إلى "كاتدرائية" من طرف الاحتلال الفرنسي خلال فترة اغتصابهم للجزائر، وكانت تحمل اسم "سانت فيليب"، وبعد الاستقلال أعيد إلى صورته الأولى. أنظر، نفس المرجع.

¹³- نفس المرجع.

¹⁴- المتحف الوطني سيرتا: يعتبر هذا المتحف كنواة تجمع به كل القطع الأثرية التي تم اكتشافها بمنطقة الشرق الجزائري، والتي تعود إلى حضارات تعاقبت على تاريخ هذه المنطقة، وهي مهياة لتقديمها كعروض للباحثين والطلبة والزوار. أنظر، المتحف الوطني سيرتا، على الموقع:

www.cirtamuseum.org.dz/introductiony.htm

¹⁵- Belkacem Heddar, Rôle socio-économique du Tourisme en Algérie (Alger : Edition ENAP/ENAL/OPU, 1988), P.48.

الأوروبية سيما الأقدام السوداء. وكانت هذه الأسيرة موزعة حسب نوع المنتج السياحي بالنسب التالية: 50% المنتج الشاطئي، 40% للمنتج الحضري، والباقي توزع بين المنتجين الصحراوي والمناخي (الجبلي) بنسبة 8% و2% على التوالي.⁽¹⁶⁾

ومنذ أواخر الستينيات إلى غاية الثمانينيات من القرن الماضي وصلت الطاقة الإيوائية للفنادق في الجزائر إلى 48302 سرير (منها 25842 سرير للقطاع العمومي).⁽¹⁷⁾ وهنا يبدو وكأن القطاع الخاص بدأ يأخذ نصيبه من الاهتمام خلال هذه الفترة، إذ قدرت مساهمته بـ 46.50% من إجمالي الطاقة الفندقية مع نهاية هذه العشرية.

ويعتبر عقد التسعينيات مرحلة تحول سياسي واقتصادي شهدته الجزائر شمل مجالات، أهمها التخلي عن النهج الاشتراكي ودخول البلاد اقتصاد السوق، وذلك تماشيا مع التحولات التي يشهدها العالم. وما يميز هذه الفترة هو تقلص دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي، وتخلي الدولة عن احتكار التجارة الخارجية، وفسح المجال للقطاع الخاص الوطني والأجنبي للاستثمار في كل القطاعات بما فيها القطاع السياحي. ومن إفرازات هذه التحولات ما يوضحه الجدول التالي:

¹⁶ - Ibid.

¹⁷ - Ministère du tourisme, « Statistiques touristiques », Algérie, 1987.

الجدول رقم 1

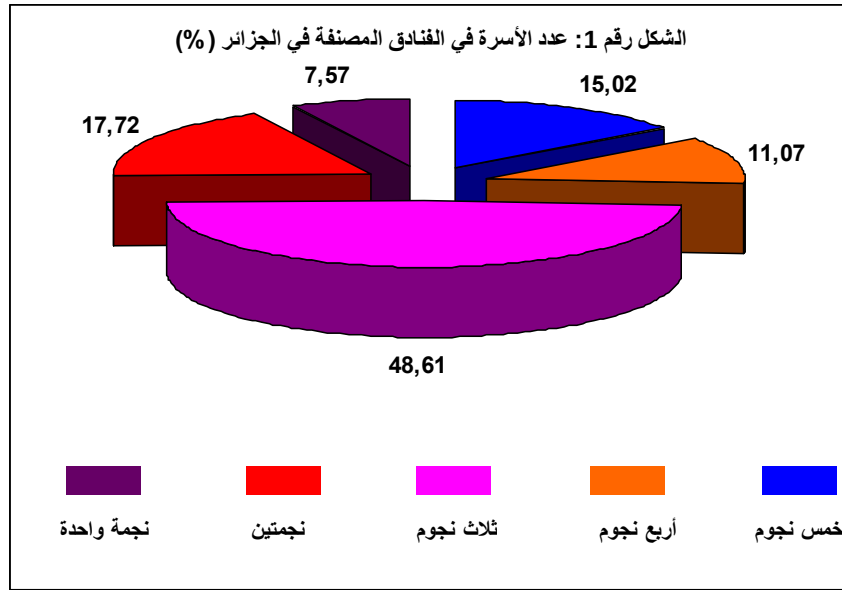
تطور عدد الأسيرة في المؤسسات الفندقية للجزائر خلال 1990-2004

السنوات	عدد الأسيرة	معدل التغير (%)
1990	53812	—
1991	54986	2.18
1992	55924	1.70
1993	57290	2.44
1994	60235	5.14
1995	62000	2.93
1996	64695	4.35
1997	65704	1.56
1998	70981	8.03
1999	76000	7.07
2000	77424	1.63
2001	66521	-14.08
2002	72567	9.08
2003	77473	6.76
2004	82034	5.88

Source : Office national des statistiques et Ministère du tourisme et de l'Artisanat.

www.ons.dz/them_sta.htm

وما يمكن ملاحظته من بيانات الجدول رقم 1 هو أن الطاقة الفندقية بمعيار عدد الأسيرة للفترة 1990-2004 شهدت نموا مطردا ولكنه بطيئا، حيث تطور عدد الأسيرة خلال هذه الفترة من 53812 سرير في عام 1990 إلى 82034 سرير في عام 2004 (أي بمعدل نمو متوسط سنوي بـ3.19%). كما نلاحظ تراجعاً في عدد الأسيرة في سنة 2001 عن عددها في سنة 2000 بمعدل 14.08% تبعاً لتناقص عدد الفنادق المصنفة بسبب تخفيض درجاتها كما سيتضح لاحقاً من الجدول رقم 4. ويظهر توزيع الطاقة الفندقية (عدد الأسيرة) بحسب تصنيف الوحدات الفندقية في الجزائر للفترة 1990-2004 من خلال الشكل البياني التالي:



المصدر: الشكل البياني من اعداد الباحثة انطلاقا من البيانات المتحصل عليها من:
Office national des statistiques et Ministère du tourisme et de l'art
Source :
www.ons.dz/them_sta.htm

يتضح من بيانات الشكل رقم 1 بأن عدد الأسرة في الفنادق المصنفة تمثل 37.25% من إجمالي هذه الطاقة، بينما يمثل نصيب الوحدات الفندقية غير المصنفة من عدد الأسرة 62.75% (أي ما يعادل تقريبا ضعف السعة الإيوائية المصنفة). وكان توزيع حصة الفنادق المصنفة على مختلف فئاتها إلى إجمالي هذه الطاقة حسب النسب التالية: (18)

15.02% للوحدات الفندقية من فئة خمس نجوم؛

11.07% للوحدات الفندقية من فئة أربع نجوم؛

48.61% للوحدات الفندقية من فئة ثلاث نجوم؛

17.72% للوحدات الفندقية من فئة نجمتين؛

7.57% للوحدات الفندقية من فئة نجمة واحدة.

وما يمكن استخلاصه من هذه النسب، والتي تمثل السعة الإيوائية للفنادق المصنفة في الجزائر، هو أن نصيب الفنادق من صنف خمس نجوم وأربع نجوم ضئيلا مقارنة بصنف ثلاث نجوم ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل هي: (19)

¹⁸- حسب النسب من البيانات المستفاد من الديوان الوطني للإحصاء ووزارة السياحة والصناعة التقليدية.

¹⁹- مليكة حفيظ شبايكي، السياحة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، (جامعة قسنطينة: جانفي 2004)، ص. 99.

- تخوف الشركات العالمية من الاستثمار في هذا النوع من الفنادق بشكل واسع لعدم توفر مناخ الاستثمار الملائم في الجزائر؛

- امتناع الدولة عن الاستثمار في هذا الصنف من الفنادق لضخامة تكاليفها. وبالمقابل كان نصيب الفنادق من صنف نجمتين ونجمة واحدة ضئيلا إلى إجمالي الطاقة المصنفة، حيث من الطبيعي أن يكون عكس ذلك، لأن هذه الفنادق يتم إنجازها من طرف القطاع الخاص وتكاليفها أقل بكثير عن الأولى، وإقبال السائحين عليها يكون أكبر من الأصناف الأولى. ووفقا لنوع المنتج السياحي، فإن الطاقة الفندقية للجزائر وزعت كما يلي:

الجدول رقم 2

توزيع طاقات الإيواء بحسب نوع المنتج السياحي في الجزائر خلال الفترة 1991-2004

السنوات	1991	1993	1995	1997	1999	2001	2003	2004
طاقات الإيواء حسب نوع المنتج								
حضري	26286	27874	29689	30828	33000	33495	35126	48680
بحري	18972	19272	19410	20395	24700	23485	26034	21710
صحراوي	5026	5146	7615	8663	9000	7723	8105	4431
حمامات	3696	3714	3934	4308	7300	6536	6905	5742
جبلي	1006	1284	1352	1510	2000	1246	1225	1411
المجموع	54986	57290	62000	65704	76000	72485	77473	82034

Source : Office national des statistiques et Ministère du tourisme et de l'Artisanat.

www.ons.dz/them_sta.htm

يبين الجدول رقم 2 السعة الإيوائية للمؤسسات الفندقية للجزائر إذ يمثل المنتج الحضري في هذا التوزيع أعلى حصة بنسبة 59.34% من إجمالي الطاقة الاستيعابية لهذه الفنادق، على اعتبار أن أغلبها تتواجد بالمدن الرئيسية للبلاد مثل الجزائر العاصمة، وهران، عنابة، سكيكدة، قسنطينة، ويليهما المنتج البحري بسعة إيواء تقدر بنسبة 26.46%، ثم المنتج الحموي بنسبة 7% وبعدها المنتج الصحراوي بنسبة 5.40%.

وعلى الرغم من أن هذا النمط السياحي يحظى باهتمام من قبل السياح الوافدين إلى الجزائر، إلا أنه يعاني عجزا في قدرات الاستقبال ولا يتماشى مع مستوى الطلب عليه، سيما بعد انتعاش السياحة الأجنبية مع بداية القرن الحالي نتيجة تحسن الظروف الأمنية للبلاد واستقرار أوضاعها. وفي المركز الأخير المنتج الجبلي الذي تقدر طاقته الإيوائية بنسبة 1.7% من إجمالي هذه الطاقة الفندقية.

كما نسجل من خلال هذه الأرقام ضعف طاقات الإيواء لمختلف المنتجات السياحية التي تتوفر عليها البلاد، إذ لا يحظى المنتج الصحراوي والجبلي بالهيكل الكافية لاستقبال وتلبية حاجيات طالبي هذه المنتجات لعدم استغلال المقومات السياحية في هذا المجال، لاستقطاب هوة هذه الأنماط السياحية.

أما من حيث توزيع الطاقة الإيوائية بمعيار عدد الفنادق حسب تصنيفها في الجزائر نورد الجدول التالي:

الجدول رقم 3

توزيع الفنادق المصنفة في الجزائر خلال الفترة 1990-2004

السنوات عدد الفنادق حسب تصنيفها	1990	1992	1994	1996	1998	2000	2002	2004
5 نجوم	5	5	7	9	9	11	12	13
4 نجوم	17	22	29	33	34	34	20	22
3 نجوم	87	89	90	91	104	110	69	67
2 نجوم	63	72	73	85	87	93	58	62

42	47	72	70	70	69	68	55	نجمة واحدة
1092	206	320	304	288	268	256	227	الإجمالي

Source : Office national des statistiques et Ministère du tourisme et de l'Artisanat.
www.ons.dz/them_sta.htm

نلاحظ من الجدول رقم 3 بأن الفنادق المصنفة قدر عددها عام 2004 بـ 206 وحدة من إجمالي الفنادق والمؤسسات المعدة لاستقبال السياح في الجزائر (التي قدرت بـ 1092 وحدة في نفس العام،⁽²⁰⁾ أي ما يعادل 18.86% فقط هي حصة الفنادق المصنفة).

كما يتضح بأن نمو هذه الفنادق كان عاديا خلال الفترة 1990-2004 لكل التصنيفات ما عدا عام 2001 الذي شهد تراجعاً في تصنيف عدد هذه الفنادق عن عددها في عام 2000 بمعدل تغير 63.44% (من 320 فندق إلى 203 فندق). ومرد هذا التناقص هو تخفيض درجات هذه الفنادق إلى الدرجات الدنيا، حيث شهدت الوحدات والمؤسسات الفندقية غير المصنفة في نفس العام ارتفاعاً مذهلاً مقارنة بما كانت عليه سنة 2000 بمعدل تغير 42.80% (من 507 وحدة إلى 724 وحدة).⁽²¹⁾ إن تناقص الفنادق المصنفة بهذا القدر أمر ملفت للانتباه. ومع ذلك يجب التأكيد على توفير الشروط المعتمدة دولياً في مجال الفندقية، وتحسين مستوى الخدمات فيها وتوفير الظروف الصحية والأمنية للسياح داخل هذه الهياكل الفندقية.

2- الليالي السياحية:

تمثل الليالي السياحية مدة الإقامة التي يقضيها السياح في الفنادق للبلد السياحي المضيف طيلة رحلاتهم السياحية. والملاحظ أن معدل تغير الليالي السياحية يتناسب طردياً مع معدل تغير عدد السائحين الوافدين على المناطق السياحية المعنية، إلا أن هذه القاعدة ليست مطلقة إذ أن هناك مجموعة من العوامل التي تساهم في تحديد مدة إقامة السائحين والتي قد تؤثر سلباً على تزايد عدد الليالي السياحية، وهذه العوامل قد تكون عالمية أو محلية. وقد تغير نمط الطلب العالمي تجاه المزيد من الرحلات الشاملة (package tours)، وأيضاً قد تشمل الرحلة السياحية أكثر من دولة واحدة، مما يقلل من متوسط الإقامة في كل منها. كما أن لتغير نوعية السائحين أثره الواضح في ذلك، بسبب اتساع فئات السائحين لتشمل

²⁰ - Office national des statistiques et Ministère du tourisme et de l'Artisanat.
www.ons.dz/them_sta.htm

²¹ - Ibid.

حتى ذوي الدخل المتوسطة. (22) وقد ساهمت هذه العوامل في انخفاض متوسط مدة الإقامة الفندقية، وبالتالي في انخفاض متوسط إنفاق السائحين في الليلة السياحية الواحدة. وفي حالة الجزائر تتسم الليالي السياحية التي يقضيها السياح الوافدين عليها بمحدوديتها وذلك تماشياً مع حجم الطلب السياحي على هذا البلد.

الجدول رقم 4

تطور عدد الليالي السياحية في المؤسسات الفندقية في الجزائر خلال الفترة 1990-2004

الوحدة: ألف ليلة سياحية

السنوات	1990	1992	1994	1996	1998	2000	2002	2004
مجموع الليالي السياحية	3701.13	3358.85	3471.43	3547.42	3003.18	3748.13	4128.57	4543
الليالي السياحية لغير المقيمين	658.14	365.88	101.26	60.56	132.74	202.905	253.31	394
% لغير المقيمين	17.8	10.9	2.9	1.7	4.4	5.4	6	8.7

Source : Office national des statistiques, et Ministère du tourisme et de l'Artisanat
www.ons.dz/them_sta.htm

يلاحظ أن هناك تطوراً بطيئاً في عدد الليالي السياحية لإجمالي السياح المقيمين وغير المقيمين في الجزائر للفترة 1990-2004 (أنظر الجدول رقم 4). وبالنسبة لليالي السياحية لغير المقيمين لم يتجاوز نصيبها في المتوسط 6.6% من إجمالي الليالي السياحية لهذه الفترة.

-22 حيا زيتون، السياحة ومستقبل مصر بين إمكانيات التنمية ومخاطر الهدر، (القاهرة: دار الشروق، 2002)، ص. 51.

إن محدودية الليالي السياحية لغير المقيمين بشكل خاص يتوافق مع عدد السياح الوافدين إلى الجزائر لنفس الفترة كما سيتضح لاحقا، وهذه نتيجة حتمية لعدم قدرة المنتج السياحي في الجزائر على المنافسة في سوق السياحة الدولية وحتى بين جيرانها وفي المنطقة العربية ككل. ومما لا ريب فيه أن الأزمة السياسية والأمنية التي عصفت بالبلاد خلال العقد الأخير من القرن الماضي قد ساهمت في بؤس القطاع السياحي إلى جانب تهميشه ضمن الاستراتيجيات التنموية. ومن الطبيعي أن يختار السياح الأجانب وجهات أخرى غير الجزائر. أما الجزائريون المقيمون في الخارج فقد بدأت أعدادهم تتزايد لقضاء عطلهم في الجزائر بعد أن استعادت البلاد عافيتها من الويلات التي كانت تعصف بها خلال التسعينيات من القرن الماضي.

3- السياحة الدولية الوافدة إلى الجزائر:

تعتمد صناعة السياحة على عامل رئيسي هو جذب السائحين، وأصبح هذا العامل فنا وعلمًا يرتبط بكافة مرافق الخدمات في الدولة الواحدة، وتنوعت سبل جذب السياح ولم تبق حكرًا على السياحة الترفيهية وزيارة المتاحف والأماكن الأثرية (السياحة الثقافية)، بل تنوعت المقاصد السياحية لتشمل أنماطا سياحية أخرى، كالسياحة الدينية والعلاجية والرياضية وسياحة المؤتمرات والأعمال.

ولم تكن الحركة السياحية الدولية الوافدة إلى الجزائر تمثل يوما مكانة مهمة، وذلك لاعتبارات إيديولوجية (النهج الاشتراكي) السائدة خلال العقود الثلاثة الأولى من الاستقلال. وقد ازدادت الأمور تعقيدا منذ أوائل التسعينيات نتيجة تردي الأوضاع السياسية، والتي أثرت بشكل ملحوظ على جذب السياح الأجانب إلى الجزائر كما سبق الإشارة إليه. وقد كان تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر غير مستمر.

الجدول رقم 5

تطور عدد السائحين الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة 1990-2004

السنوات	عدد السياح	معدل التغير (%)
1990	1136918	-
1991	1193210	4.95
1992	1119548	-6.17
1993	1127545	0.71
1994	804713	-28.63
1995	519576	-35.43
1996	604968	16.43
1997	634752	4.92
1998	678448	6.88

10.33	748537	1999
15.69	865984	2000
4.09	901416	2001
9.61	988060	2002
18.03	1166287	2003
5.78	1233719	2004

Source : Office national des statistiques, et Ministère du tourisme et de l'Artisanat
www.ons.dz/them_sta.htm

يلاحظ من هذا الجدول بأن عدد السياح القادمين إلى الجزائر خلال هذه الفترة مر بمرحلتين: المرحلة الأولى من سنة 1990 إلى سنة 1995 تميزت بتراجع واضح في عدد السياح الوافدين من 1136918 سائح في عام 1990 إلى 519576 سائح عام 1995، أي بمعدل نمو متوسط سنوي سالب لهذه الفترة بـ 12.91%.

أما المرحلة الثانية فتبدأ من سنة 1996 إلى سنة 2004 والتي اتسمت بتحسين طفيف في عدد السائحين الوافدين إلى الجزائر من 604968 سائح عام 1996 ليصبح عددهم 1233719 سائح عام 2004، أي بمعدل نمو متوسط سنوي 10.19% لهذه المرحلة. وبالنسبة لمعدل النمو المتوسط السنوي لكل الفترة فقدر بـ 1.94%. وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بمعدل النمو للسياحة العالمية الذي يقدر بـ 4% سنويا.⁽²³⁾

ويعتبر نصيب الجزائر من السياحة الدولية الوافدة ضئيلا مقارنة بدول أخرى في المنطقة العربية وفي منطقة البحر المتوسط، مثل تونس والمغرب الأردن ومصر وتركيا والبرتغال واليونان⁽²⁴⁾ للاعتبارات المذكورة آنفا، سيما ما يتعلق بالبنية الأساسية، الفنادق والأماكن الترفيهية، التي لا تلبي مستوى الطلب عليها على الرغم من تدني حجم هذا الطلب مقارنة بغيرها من الدول في المنطقة، حيث لم يتعد نصيبها من السياحة الدولية 0.16% لعام 2004 (1.234 مليون سائح من 763.9 مليون سائح على المستوى

²³ - Rita Paulo, « Tourism European Union », International Journal of Contemporary Hospitality Management, Volume 12, Number 7, (2000), P.434-436.

²⁴ - بلغ عدد السياح في المغرب وتونس لعام 2004 5.732 مليون سائح و6.419 مليون سائح على التوالي أنظر، Organisation Mondiale du Tourisme, Tendances des marches touristiques, édition 2005, Afrique, pp. 78,87. وللازدان لنفس العام 2.853 مليون سائح، حيدر قسوس، مديرية المعلومات والإحصاء في الأردن على الموقع، www.tourism.jo/inside/stitics_ar.asp. وبالنسبة لمصر فإن عدد السياح لنفس العام قدر بـ 7.795 مليون سائح، أنظر، وزارة السياحة المصرية، " السياحة المصرية"، على الموقع: www.idsc.gov.eg/main/issues. وفي البرتغال واليونان وتركيا بلغ عدد السياح الوافدين عليها، 11.617 مليون سائح، 13.271 مليون سائح، 16.826 مليون سائح على التوالي. أنظر،

Organisation Mondiale du Tourisme, op,cit., Annexe-3, 7.

العالمي)، و9.66% من السياحة الوافدة على إفريقيا الشمالية (1.234 مليون سائح من 12.770 مليون سائح لإفريقيا الشمالية) في نفس العام.

وبالنسبة لجنسيات السائحين الوافدين إلى الجزائر فهي تتوزع على مختلف مناطق العالم بنسب ضئيلة ومتفاوتة من منطقة إلى أخرى. يمثل السياح الأوروبيون أكبر حصة في إجمالي السياح الأجانب الوافدين إلى الجزائر، إذ يأتي في المركز الأول السياح الفرنسيين ثم الإيطاليين، الألمان، الأسبان. وعلى مستوى القارة الإفريقية تعتبر تونس المصدر الأول من حيث عدد السياح القادمين منها إلى الجزائر، وبعدها السياح الماليين والليبيين والمغاربة وتعود حصة الأسد في هذا التوزيع للجزائريين المقيمين بالخارج، والذين عادوا بقوة بعد تحسن الأوضاع السياسية لقضاء عطلة في الوطن وبين ذويهم.

ثالثا، الآثار الاقتصادية للسياحة في الجزائر:

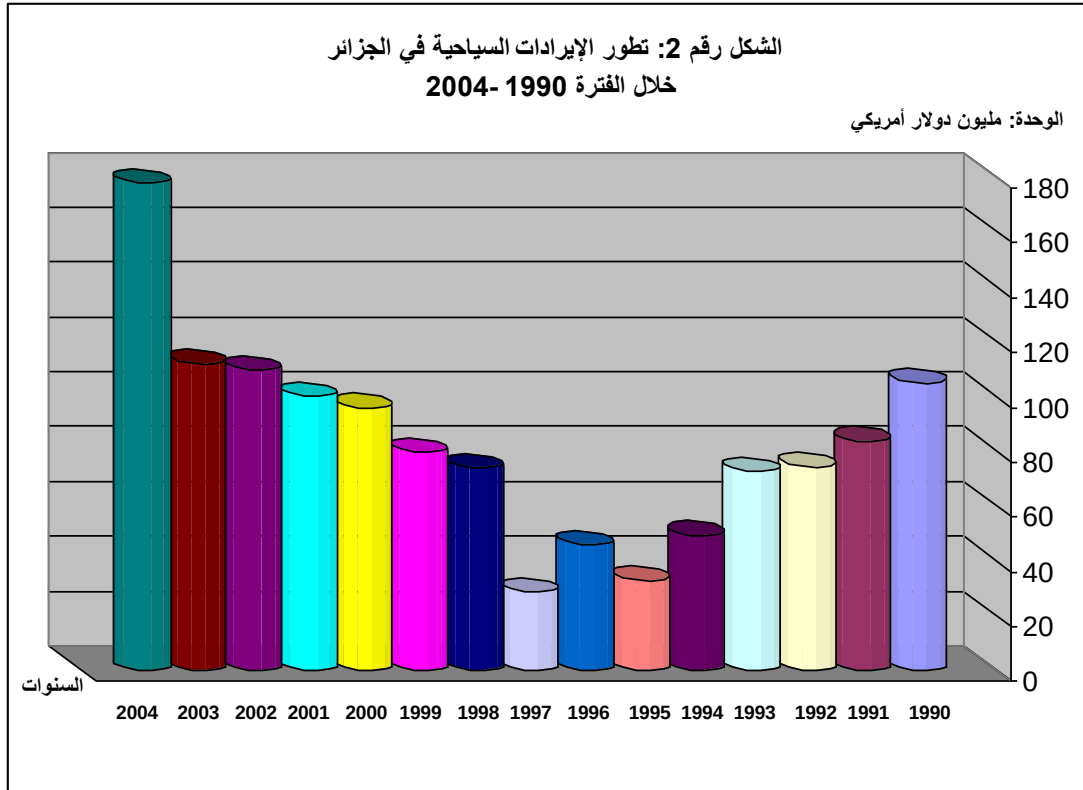
من الطبيعي أن يفرز قطاع السياحة آثارا اقتصادية على مستوى اقتصاديات البلدان السياحية، والتي تتوقف بدورها على أهمية هذا القطاع ومدى تطوره. و سيتم التركيز على ثلاث أبعاد رئيسية، هي:

1- الإيرادات السياحية:

تعتبر الإيرادات السياحية من أهداف السياسة العامة المتعلقة بتنمية وتطوير هذا القطاع بمختلف أنشطته، وتعد أيضا من العناصر التي تستغلها الحكومات في تحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي، سيما إذا كانت هذه الإيرادات تشكل قدرا معتبرا من الناتج الوطني الإجمالي، إذ يصبح من الضروري التركيز على العوامل الأساسية المؤثرة في حجم الإنفاق، الذي يتوقف عليه حجم الإيرادات السياحية.

ومن البديهي القول أن هذه الإيرادات تتحقق من إنفاق السائحين في الدول السياحية المضيفة على مختلف السلع والخدمات السياحية، وأيضا من مختلف الأنشطة المرتبطة بهذا القطاع إذ كلما اتسع نطاق الخدمات السياحية كلما ازدادت الإيرادات المتأتية منها.

وفي حالة الجزائر لم يحدث تطور في حجم الحركة السياحية الدولية الوافدة إليها، وكان ذلك نتيجة حتمية لضعف مكونات العرض السياحي من فنادق وخدمات سياحية وبنى أساسية وغيرها، إضافة إلى الأوضاع السياسية والأمنية الصعبة التي عاشتها البلاد خلال عقد التسعينيات. ولا شك أن هذا الوضع ساهم في تعقيد القطاع ومن ثم أثر سلبا على حجم الإيرادات المتأتية منه. ويمكن توضيح تطور الإيرادات السياحية في الجزائر في الشكل البياني الموضح أدناه:



المصدر: الشكل البياني من اعداد الباحثة انطلاقا من البيانات المستقاة من:

Source : Office national des statistiques et Ministère du tourisme et de l'anatArtis.
www.ons.dz/them_sta.htm

بالنظر إلى بيانات الشكل رقم 2 يتضح بأن الإيرادات السياحية في الجزائر تعرضت لتقلبات حادة، إلا أنها شهدت تطورا بمعدل نمو متوسط سنوي بـ 10.57% خلال الفترة 1990-2004، يمكن اعتباره متوازنا بالنظر إلى المبالغ المتحصل عليها. وقد كانت قيمتها في عام 1990 تقدر بـ 105 مليون دولار أمريكي، لتتخفّض إلى 28.8 مليون دولار في عام 1997، وهو أدنى حد لها في هذه الفترة الزمنية على إثر التدهور المتتالي في قيمتها منذ عام 1991. ومرد ذلك انعدام الاستقرار السياسي في المقام الأول وغياب الاهتمام بهذا القطاع من طرف المسؤولين المعنيين، وتهميشه بشكل يكاد يكون كليا، باعتباره قطاعا ثانويا ومشكوك في مردوبيته.

ويلاحظ أنه مع بداية الألفية الثالثة أخذت الإيرادات السياحية المسجلة على مستوى القطاع السياحي في الجزائر في تحسن تدريجي لتبلغ قيمتها 178 مليون دولار أمريكي عام 2004. ويعود ذلك إلى محاولة المعنيين لبناء صورة الجزائر في الخارج كوجهة سياحية مثل غيرها من الدول في المنطقة، حيث تم تبني إستراتيجية شاملة طويلة المدى لتطوير السياحة وجذب الاستثمار المحلي والأجنبي نحو هذا

القطاع.⁽²⁵⁾ إلا أنها تظل مجرد آمال إلى أن يثبت الواقع عكس ذلك. وقد مثلت إيرادات الجزائر لعام 2004 ما يعادل 0.028% من إجمالي الإيرادات للسياحة على المستوى العالمي، وما نسبته 2.92% من إيرادات إفريقيا الشمالية لنفس العام، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بما حققته جارتها تونس والمغرب.⁽²⁶⁾ ومما سبق يتضح بأن نمو السياحة مرتبط ارتباطا وثيقا بالسياسات التي تنتهجها الحكومات، وبالأوضاع السياسية السائدة والتي ساهمت في تعميق أزمة القطاع السياحي في الجزائر، مما أثر سلبا على حجم إيراداته منه.

2- مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي، وبشكل ملحوظ في عدد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وللإشارة فإن بعض الدول المصدرة للبتروك كالدول الخليجية أعطت للسياحة أهمية متميزة ضمن قطاعاتها الاقتصادية، إذ تشير إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي تصل إلى 10.3% لسنة 2006.⁽²⁷⁾

وبالنسبة للجزائر فإن مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لها تفسيره حجم الإيرادات التي تم تسجيلها على مستوى هذا القطاع مقاسة بالنسب المئوية التي تعد جد ضعيفة، كما يتضح ذلك من الجدول الآتي:

²⁵- إستراتيجية التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر والتي اعتمدها وزارة السياحة إلى آفاق 2013، أنظر، "الجزائر سياحة"، نشرة إعلامية تصدر عن الديوان الوطني للسياحة، رقم 26، (الجزائر، 2004)، ص ص. 21-22.

²⁶- سجلت كل من تونس والمغرب إيرادات سياحية لعام 2004 على المستوى العالمي 0.31% و 0.62% على التوالي، وعلى مستوى إفريقيا الشمالية 32.33% و 64.4%.

²⁷- جريدة الخبر، العدد 4559، (الجزائر، 4 مارس 2007)، ص. 6.

الجدول رقم 6

مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1991-2004

الوحدة: مليون دولار أمريكي بالأسعار الجارية

السنوات البيان	1991	1993	1995	1997	1999	2001	2003	2004
الناتج المحلي الإجمالي	45715.4	49766.5	41258.4	47869.4	48244.3	54679.8	66206	84817
مساهمة إيرادات السياحة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	0.18	0.15	0.08	0.06	0.16	0.18	0.17	0.21

المصدر: - المؤشرات الاقتصادية في البلدان العربية للفترة 1991-2004.

تم حساب هذه النسب من الموقع: www.ons.dz/them_sta.htm وأيضا:Organisation Mondiale du Tourisme, Tendances des marches touristiques,
édition 2005,
Afrique, p.73.

يتضح من هذا الجدول بأن مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي كانت غير ذي أهمية إذ لم تتجاوز 0.21% كحد أقصى خلال هذه الفترة. كما كانت هذه المساهمة في أدنى مستوى لها في عام 1997 بنسبة 0.06%، نظرا لأن إيرادات هذا القطاع شهدت في هذه السنة تراجعاً ملحوظاً في قيمتها (أنظر الشكل رقم 02). وتعتبر هذه المساهمة متدنية ولا تمثل سوى 0.14% في المتوسط خلال هذه الفترة.

إن ضعف مردودية القطاع السياحي ومحدودية مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تعود أساسا إلى أن هذا القطاع لم يكن له أي دور في التنمية الاقتصادية منذ استقلال الجزائر، ومرد ذلك اعتماد الدولة الكلي على قطاع المحروقات باعتباره الأكثر أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد بوتيرة أسرع، ومن ثم مساهمتها في تطوير القطاعات الأخرى بما في ذلك السياحة.

3- ميزان السياحة في الجزائر:

يعتبر ميزان المدفوعات بأنه سجل منظم يتكون من جانبين: جانب دائن تدرج به كافة العمليات التي تحصل منها الدولة على النقد الأجنبي مقابل ما تصدره من الخدمات إلى العالم الخارجي، وجانب مدين تدرج به كل العمليات التي تدفع فيها الدولة مقابل ما تستورده من الخدمات من العالم الخارجي.⁽²⁸⁾ وتمثل السياحة إحدى المعاملات غير المنظورة في ميزان المدفوعات شأنها شأن الملاحة، التأمين، المعاملات المصرفية. أما ميزان السياحة والسفر فهو ذلك الفرق بين ما يمر عبر الجهاز المصرفي من متحصلات خاصة بالسياحة القادمة مطروحا منه مدفوعات السياحة العكسية إلى الخارج⁽²⁹⁾ (سياحة المواطنين خارج بلدانهم). ويتفحص وضع ميزان السياحة والسفر للجزائر خلال الفترة تحت الدراسة يجد القارئ في هذا الجدول ما يلي:

الجدول رقم 7 ميزان السياحة في الجزائر خلال الفترة 1990-2004

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات الميزان	1990	1992	1994	1996	1998	2000	2002	2004
الإيرادات السياحية	105	74.4	49.5	45.8	74.3	96	110	178
النفقات السياحية	149	164.4	135	165.1	269	192.5	248	394
الميزان	-44	-90	-85.5	-119.3	-194.7	-96.5	-138	-216

Source : Office national des statistiques et Ministère du tourisme et de L'Artisanat.
www.ons.dz/them_sta.htm

²⁸- نبيل الروبي، اقتصاديات السياحة، مجموعة الدراسات السياحية، (الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 1985)، ص.93.

²⁹- د. محيا زيتون، مرجع سابق، ص.73.

يبدو من الجدول أعلاه بأن ميزان السياحة شهد عجزا دائما خلال الفترة 1990-2004، نظرا لضعف إيرادات السياحة مقارنة بمدفوعاتها، إذ سجل أكبر عجز لهذه الفترة بحوالي 195 مليون دولار أمريكي في عام 1998، حيث تطورت المدفوعات السياحية بـ 164.43%، في حين كان تطور إيراداتها بمعدل 69.52% فقط لنفس الفترة. إن هذا الارتفاع في حجم المدفوعات السياحية يرجع أساسا إلى ارتفاع السياحة العكسية (سياحة الجزائريين إلى الخارج)، وذلك لعدة أسباب منها:

- سوء تسيير المرافق السياحية وندرت الخدمات التي يحتاجها السائح؛
- ضعف المنتج السياحي للجزائر، وعدم قدرته على جذب السياح المحليين فما بالك السياح الأجانب؛

- عدم الاستقرار السياسي خلال عقد التسعينيات أو ما يعبر عنه بالعشرية الحمراء؛
 - غياب إستراتيجية تسويقية فعالة للمنتج السياحي الجزائري داخل وخارج البلاد، سيما عامل الترويج.
- كل هذه العوامل وغيرها ساهمت في ارتفاع مدفوعات السياحة عن إيراداتها، وبالتالي تعميق الفارق لصالح الجهات الأجنبية مما أثر سلبا على توازن ميزان المدفوعات الجزائري وتعميق عجزه.

رابعا، الآثار الاجتماعية للسياحة في الجزائر:

كما للسياحة آثارها على الجوانب الاقتصادية للبلدان السياحية، فلها آثارها على الجوانب الاجتماعية والثقافية لهذه البلدان، والتي لا تقل أهمية عن سابقتها بالنسبة للمجتمعات السياحية المضيفة. ويمكن اعتبار البعد الاجتماعي والثقافي للسياحة أحد مكونات المنتج السياحي في البلدان السياحية، وأيضا كعنصر أساسي في عملية التنمية السياحية، وما يترتب عنها من آثار قد تكون إيجابية أو سلبية على المجتمعات المضيفة، وذلك بفعل احتكاك السائحين بمواطني البلدان السياحية، والذي تنشأ عنه علاقات بين مختلف الأجناس والقوميات والسلوكيات. وفيما يلي بعض الأبعاد الاجتماعية للسياحة في الجزائر:

1- السياحة والتشغيل:

تعتبر صناعة السياحة صناعة خدمات لعمل مكثف ومصدر هام للتوظيف، إذ تهيء مجالا واسعا للتشغيل في مختلف المجالات والمستويات العلمية المؤهلة وغير المؤهلة. وتمثل السياحة إحدى القطاعات الاقتصادية التي يعتبر فيها العامل البشري أحد عناصره الأساسية لقيام النشاط السياحي، عكس الصناعة والزراعة التي يمكنها أن تعتمد أكثر على الوسائل التكنولوجية والتقليل من العنصر البشري. وفي هذا المجال أكدت الدراسات على قدرة التنمية السياحية على امتصاص البطالة. وأوضحت الدراسة التي أجريت في دول أوروبية والولايات المتحدة الأمريكية ودول منطقة الكاريبي أن الإنفاق في قطاع السياحة يؤدي إلى خلق مناصب الشغل تعادل ضعف العمالة المتولدة عن نفس الإنفاق في أي قطاع آخر، وتشير ذات الدراسة بأن بناء غرفة فندقية جديدة تساهم في خلق ثلاث فرص عمل بشكل

مباشر أو غير مباشر.⁽³⁰⁾ وحسب تقديرات المجلس العالمي للسفر والسياحة فإن صناعة السياحة استوعبت أكثر من 234 مليون شخص في عام 2006، أي ما يعادل 8.2% من مناصب الشغل على المستوى العالمي.⁽³¹⁾

وبالنسبة لعدد المشتغلين بالقطاع السياحي في الجزائر سنة 2004 بلغ 165000 مستخدما، ويتوزع هذا العدد بين القطاعين العام والحكومي والقطاع الخاص كما سيتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 8

تطور عدد المستخدمين في القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة 1985-2004
الوحدة: عدد المستخدمين

السنوات	1985	1995	2000	2001	2004
عدد المستخدمين	7706	7920	8390	8708	12000
في القطاع العام والحكومي	907	3118	4730	4800	153000
في القطاع الخاص	8613	11038	13120	13508	165000
الإجمالي					

المصدر: - الديوان الوطني للإحصائيات، المجموعة الإحصائية للجزائر، العدد 35، 2003، 2005
وايضا،

- Ministère du tourisme et de l'artisanat restructuration du secteur du tourisme, (Alger, 2002), P.36

يظهر من الجدول أعلاه أن العمالة في قطاع السياحة في الجزائر تزايدت بنحو 4895 منصب عمل، ليصل عددها في عام 2004 إلى حوالي 165000 منصب. ويعتبر هذا النمو ضئيلا مقارنة بطاقات البلاد السياحية غير المستغلة. وما يؤخذ على نمط التشغيل في هذا القطاع هو ارتفاع عدد العاملين على مستوى الإدارات، في حين أن معايير التشغيل في هذا القطاع تشير إلى عدم تجاوز هذه النسبة 7% في المجال الإداري من مجموع المشتغلين به.⁽³²⁾

³⁰- "مناخ وحوافز الاستثمار السياحي في الدول العربية"، على الموقع: www.patdq.com/6html

³¹- جريدة الخبر، مرجع سابق.

³²- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، "تقرير حول مساهمة من أجل تحديد السياسة السياحية الوطنية"، الدورة السادسة عشر، (الجزائر، نوفمبر 2000)،

كما يعاني القطاع السياحي في الجزائر من نقص التأهيل في أوساط العاملين في هذا القطاع، إذ لا يتوفر معظم هؤلاء المستخدمين على حد أدنى من التأهيل، الأمر الذي ساعد على تدهور نوعية الخدمات السياحية، والتي تعتبر إحدى المنتجات السياحية التي لها دورها المميز في جذب السياح أو في إبعادهم. وحسب دراسة أعدتها المنظمة العالمية للسياحة فإن نسبة العمالة غير المؤهلة تقدر بـ 66% من مجموع المشتغلين في هذا القطاع في الجزائر، في حين أن المقاييس الدولية المطبقة في قطاع السياحة تتيح فقط ما نسبته 20% لهذا الصنف من العمالة،⁽³³⁾ نظرا لما لهذا النشاط من حساسية لارتباط خدماته بالعنصر البشري أكثر من غيرها من العناصر الأخرى (الطبيعية، التاريخية، الحضارية، المادية). وقد تم تصنيف الجزائر في المنتدى الاقتصادي العالمي "الأسفار والسياحة" لعام 2007 في الرتبة 107 بالنسبة لتكوين وتخصص العمالة في هذا المجال.⁽³⁴⁾

إن انخفاض مستوى التأهيل والتكوين في أوساط العاملين بالقطاع السياحي في الجزائر يعود أساسا إلى أن جهاز التكوين غير مكيف مع حاجات هذا القطاع سواء من حيث العدد أو من حيث النوع، إضافة إلى وجود نقص في مؤسسات ومعاهد التكوين في مجال السياحة والفندقة. كما يلاحظ نقص تشغيل النساء في هذا القطاع، حيث لم تتعد نسبة تشغيلهن 35% سنة 2001 من مجموع العاملين في قطاع السياحة.⁽³⁵⁾

ويظل مستقبل التشغيل السياحي في الجزائر مرهونا بمدى تطور مكانة القطاع السياحي في السياسة العامة للدولة، وبحجم الاستثمار الخاص في هذا المجال، وما يساهم به من خلق فرص عمل في مختلف التخصصات العلمية والمهنية المرتبطة بالسياحة.

2- تأثير السياحة على المستوى المعيشي للسكان:

للنشاط السياحي انعكاسات على المواطنين، سواء أكان ذلك على مستوى معيشتهم أو على مستواهم الثقافي والأخلاقي. فالسياحة كغيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى تعمل على رفع مستوى المعيشة للمجتمعات والشعوب، وتحسين نمط حياتهم، وإيجاد تسهيلات ترفيهية وثقافية للمواطنين وللوافدين من السياح.

كما تنشأ علاقات بين المواطنين والسائحين تكون لها آثار إيجابية من حيث معرفة ثقافة الآخرين، غير أنها قد تكون سلبية في أحيانا أخرى عندما تؤدي إلى تدمير الروابط الأسرية في شقيها الاجتماعي والثقافي، وإلى ضعف الوازع الوطني. وللسياحة تأثيرا مباشرا على المستوى المعيشي لمواطني البلدان السياحية المضيفة إذ يؤدي النشاط السياحي إلى تحسين المستوى المعيشي لبعض فئات المجتمع، التي يرتبط نشاطها بالسياحة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

³³- شبايكي، مرجع سابق، ص. 119.

³⁴- جريدة الخبر، مرجع سابق.

³⁵- تقرير لوزير العمل والحماية الاجتماعية حول وضعية التشغيل في الجزائر، الندوة الجهوية حول الضمان الاجتماعي، (قسنطينة، جوان 2002)، ص. 96.

ومن خلال المؤشرات السياحية التي سبق تناولها والمتعلقة بالقطاع السياحي في الجزائر، والتي أكدت ضعف هذا القطاع نتيجة تهميشه من طرف الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال ضمن المخططات التنموية. وقد ترتب على هذا التهميش واللامبالاة انخفاض نصيب الجزائر من السياحة الدولية، وبالتالي تدني مستوى الطلب السياحي على مختلف السلع والخدمات المرتبطة بالقطاعات الأخرى (كالنقل، السكن، الترفيه، المواد الغذائية، العلاج)، مما أدى بالضرورة إلى انخفاض دخول الأفراد والمؤسسات القائمة على عرض هذه السلع والخدمات.

وإذا أخذنا متوسط نصيب الأفراد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة الممتدة من 1991-2004، يمكن من خلاله إلقاء الضوء على المستوى المعيشي للسكان في الجزائر كما يتبين من الجدول التالي:

الجدول رقم 9

تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1991-2004.
الوحدة: آلاف من الدينارات الجزائرية

السنوآت	1991	1993	1995	1997	1999	2001	2003	2004
متوسط نصيب الفرد	1771	1858	1457	1596	1534	1661	2080	2655
متوسط نصيب الفرد بالدولار الأمريكي								
معدل التغير (%)	-	4.91	-21.58	9.54	-3.88	8.28	25.22	27.64

المصدر: المؤشرات الاقتصادية في البلدان العربية للفترة: 1991-2004

Organisation Mondiale du Tourisme, Tendances des marches touristiques, édition 2005, Afrique, p.73.

وبملاحظة بيانات الجدول أعلاه يتبين بأن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر عرف نوعا من التذبذب خلال هذه الفترة، إذ تطور من 1771 دولار أمريكي في سنة 1991 إلى 2655 سنة 2004، أي بمعدل نمو يقدر بـ 27.64%.

إن التطور في نمو متوسط نصيب الأفراد في الجزائر يعكس تدهور المستوى الاقتصادي للبلاد، نتيجة ضعف مردودية القطاعات الاقتصادية بما في ذلك القطاع السياحي، الذي كانت إيراداته متدنية أصلا كما يتضح ذلك من (الشكل رقم 2)، وبالتالي ظهرت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي غير ذي قيمة (أنظر الجدول رقم 6)، حيث كان نصيب الفرد من هذه الإيرادات ضعيفا ولم يتعدى خلال

السنوات الأولى من القرن الحالي بعض الدولارات الأمريكية لا يتجاوز عددها أصابع اليد الواحدة، وذلك على النحو التالي: (36)

3 دولار أمريكي في سنة 2001.

4 دولار أمريكي في سنة 2002.

4 دولار أمريكي في سنة 2003.

6 دولار أمريكي في سنة 2004.

وقد انعكس هذا الوضع سلبا على مستوى نصيب الأفراد من الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم على تدهور مستوى معيشتهم التي تزداد بؤسا سنة بعد أخرى.

الخاتمة:

ألفت هذه الدراسة بعض الأضواء على جوانب متعددة للسياحة في الجزائر، وعلى أهم التطورات التي طرأت على هذا القطاع خلال الفترة التي شملتها الدراسة (1990-2004). ومن خلال هذا العمل اتضح بأن للسياحة علاقة وطيدة بالتنمية في أي مجتمع متقدم كان أو نام. بعبارة أخرى، هناك تفاعل بين وتأثير لأحدهما على الآخر. فمتى حظيت السياحة بعناية في بلد، إلا وساهمت في تنمية القطاعات المرتبطة بها. وفي الوقت ذاته متى اشتملت الاستراتيجيات التنموية على القطاع السياحي، إلا وشهد هذا الأخير انتعاشا ليؤدي الدور المنوط به.

وفي هذا السياق تؤكد كل الدراسات على أن ازدهار التنمية يعد من المؤشرات الهامة التي تنطلق منها السياحة في الدول المتقدمة وفي الدول النامية أيضا. غير أن هذا الواقع يستوجب توفير استثمارات ضخمة في الهياكل الأساسية، والتي غالبا ما تكون متاحة في الدول المتقدمة، بينما يصعب تحقيقها في البلدان النامية، نتيجة ضعف معدلات التنمية فيها.

وقد أوضحت هذه الورقة دور المقومات السياحية في تنمية القطاع السياحي، سيما المقومات الطبيعية والتاريخية والحضرية، التي تتوفر عليها الدول السياحية، إذا ما استغلت بكيفية مدروسة. إن المقومات السياحية التي تتوفر عليها الجزائر كانت عرضة لإهمال دام عقودا من الزمن، ويتجلى ذلك في ضالة الاستثمارات المخصصة لهذا القطاع لتطويره والمحافظة عليه وصيانتته من التدهور بل ومن الزوال.

ويستخلص من هذه الدراسة أيضا أن تطور السياحة يؤثر لا محالة وبشكل إيجابي على مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان السياحية. وقد تم التوصل أيضا إلى أن ضعف القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني الجزائري يعود أساسا إلى إهماله في مختلف برامج التنمية الاقتصادية،

³⁶- OMT, op.cit., P.73.

واعتباره غير ذي أهمية مقارنة بالقطاعات الأخرى في الاقتصاد الوطني، وبدلاً من ذلك كان الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات والصناعات الثقيلة، التي التهمت كتلاً نقدية ضخمة دون أن يكون لها مردود ملموساً. وقد ساهم الفكر الاشتراكية الذي سادت البلاد لمدة تزيد عن عقدين من الزمن في إلحاق أضرار بليغة بالقطاع السياحي.

وقد ساهم في تعميق أزمة القطاع السياحي عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي عاشته الجزائر منذ أوائل العقد الأخير من القرن الماضي، إضافة إلى غياب سياسة تسويقية للمنتج السياحي في الجزائر، حيث لم يحظ هذا الأخير بأي اهتمام في وسائل الإعلام والاتصال، وهذا ما جعل هذا المنتج غير قادر على المنافسة في سوق السياحة الدولية. بعبارة أخرى أن الجزائر لم تتمكن من استغلال مقوماتها السياحية المتعددة والمتنوعة.

كما أن اعتماد الجزائر على القطاع العام في الهياكل السياحية ذات التكاليف الباهضة والإدارة البيروقراطية، وإهمال دور القطاع الخاص ساهم في تدهور القطاع السياحي بشكل ملحوظ بحرمانه من الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي. وقد أفرز كل ذلك تدني طاقات الإيواء للمؤسسات الفندقية، وضآلة حصتها من السياح الأجانب. ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك أيضاً على حجم الإيرادات المسجلة على مستوى هذا القطاع.

قائمة المراجع:

- 1- الروبي، نبيل. اقتصاديات السياحة. مجموعة الدراسات السياحية، الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، 1985.
- 2- زيتون، محيا. السياحة ومستقبل مصر بين إمكانيات التنمية ومخاطر الهدر. القاهرة: دار لشروق، 2002.
- 3- شريط، عبد الله. و الملي، محمد. تاريخ الجزائر. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1988.
- 4- Heddar, Belkacem. **Rôle Socio-économique du tourisme en Algérie.** Alger : Opu 1980.
- 5- Paulo, Rita. **"Tourism European Union"**. International Journal of Contemporary Hospitality Management volume 12, Number 7, 2000.
- 6- Organisation Mondiale du Tourisme, Tendances des marchés touristiques, édition 2004, Afrique.
- 7- Organisation Mondiale du Tourisme, Tendances des marchés touristiques, édition 2005, Afrique.
- 8- مجلة الاقتصاد والأعمال. عدد خاص، ديسمبر 2003 .
- 9- الجزائر سياحة. نشرة إعلامية تصدر عن الديوان الوطني للسياحة، رقم 26، الجزائر، 2004.
- 10- جريدة الخبر، العدد 4559، الجزائر، 4 مارس 2006
- 11- "جغرافيا الجزائر". <http://ar.wikipedia.org/wiki>.
- 12- "المتحف الوطني سيرتا". www.cirtamuseum.org/dz
- 13- بازين، نور الدين. "التراث العالمي في منطقة المغرب العربي موروث حضاري غني". مراكش www.alarabonline.org/index
- 14- "سياحة المؤتمرات والمهرجانات تزدهر بالمغرب" www.islamonline.net/arabic/news/2005-06/21article02.shtml
- 15- "مناخ وحوافز الاستثمار في الدول العربية". www.patdq.com/6.html
- 16- الدليل الاقتصادي والاجتماعي. الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، طبعة 1989.
- 17- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول مساهمة من أجل تحديد السياسة السياحية الوطنية. الدورة السادسة عشر، الجزائر، نوفمبر 2000.

18- تقرير لوزارة العمل والحماية الاجتماعية حول "وضعية التشغيل في الجزائر". الندوة الجهوية حول الضمان الاجتماعي، قسنطينة، جوان 2002.

19- وزارة السياحة المصرية. www.idex.gov.eg/main/issues/

20- حيدر قسوس، مديرية المعلومات والإحصاء في الأردن

www.tourism.jo/inside/stitics_ar.asp.

21- Office national des statistiques, et Ministère du tourisme et de l'artisanat.

www.ons.dz/htm_sta.htm

22- Industrie du tourisme au Maroc.
[www.bm.cebank.ma/revue/282/tourisme02-\(Maroc\)](http://www.bm.cebank.ma/revue/282/tourisme02-(Maroc)).

23- حفيظ، شبايكي، مليكة. "السياحة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية". حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة، جانفي 2004.

24- بوعقلين، بديعة. "السياسات السياحية في الجزائر وانعكاساتها على العرض والطلب السياحي". دراسة حالة ولاية تيبازة، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996.